مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)
المجلد (٧) العدد (٢٢) آب ٢٠١٥م – ذو القعدة ١٤٣٦هـ

معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧ والمذكرة الإيضاحية المعقودة بين الدولتين العثمانية والفارسية دراسة وثائقية

أ.د محمد يوسف إبراهيم القريشي
م.م أحمد عماش عبدالله الحياني

المقدمة

تعد مسألة الحدود العراقية الإيرانية من المسائل الشائكة والتي شابها كثير من الغموض، كما أن المرحلة التي كان فيها العراق خاضعاً للدولة العثمانية، تعد من أكثر الحقب التي تحتاج إلى دراسة عميقة وتحليلية للكشف عن مواطن الغموض، إذ إن العراق كان فيها مكبل اليدين، وخاضعاً لسياسة الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على مفاصل الحياة في العراق، كما أن طول مدة السيطرة العثمانية عليه، كان لها كثير من الإرهاصات التي جلبت له كثيراً من المآسي.

من هنا كانت هذه الحقبة جديرة بالبحث والدراسة، وبحثنا هذا هو دراسة جزء من الصراع العثماني الفارسي، وما نتج عنه من آثار على العراق في القرن التاسع عشر، إذ كان العراق ميداناً لذلك الصراع، الذي ما زالت آثاره باقية حتى الآن، بما خلقه من مشاكل حدودية عانى منها العراق الكثير .

كما أن تغطية أحداث مثل هذا الموضوع ليس بالأمر السهل، بسبب العديد من الصعوبات وأبرزها قلة المصادر العربية التي تناولت موضوعات مشاكل الحدود العثمانية الفارسية في العراق، إذ إن معظم الكّتاب والباحثين تناولوا موضوع معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ م بشكل محدود من دون الخوض في تفاصيل المشكلة .

ومن هنا جاء اهتمامي في موضوع، ألا وهو موضوع الدور البريطاني الروسي في أبرام معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م بين الدولة العثمانية وبلاد فارس، إنها تعد من المعاهدات المهمة والمفصلية التي أبرمت بين البلدين، التي تركت آثاراً جسيمة على العلاقات العراقية الفارسية حتى الآن، إذ شاب هذه العلاقات الكثير من المشاكل، تمثلت في سيطرة العثمانيين على العراق ومن ثم تبادل الطرفين المواقع فيما بينهم لاحتلال العراق، وبعد أن أنهكت الحروب الطويلة الدولة العثمانية وأخذ سلطانها بالانكماش، تكالبت عليها الدول لاقتسام ما كان بحوزتها من الولايات، فبعد أن احتلت بلاد فارس أجزاء مهمة من العراق وكادت الحرب أن تقع بين الدولتين من جديد، ما كان من الدول الكبرى التي لها مصالح في هذا الجزء الحيوي والمهم من العالم ، إلا أن تتوسط بين البلدين للحيلولة دون اندلاع الحرب بينهما من جديد .

كان لبريطانيا وروسيا الدور الكبير في تقريب وجهات النظر بين البلدين الجارين، ذلك الدور الذي لم يسلط أحد من الباحثين الضوء عليه، على الرغم من أهميته نتيجة الجهود التي بذلها الوسيطان البريطاني والروسي في جلسات المؤتمر ومحاولة استمرار جلساته لحين حل كل المشاكل القائمة وجمع الأدلة والشهادات التي تثبت حق كل طرف فيما يدعي .

لقد تناول معظم الباحثين بنود الاتفاقية وظروف عقدها ولم يشيروا لذلك الدور المهم . باستثناء الدكتور عبد العزيز سليمان نوار في كتابه العلاقات العراقية الإيرانية دراسة في دبلوماسية المؤتمرات مؤتمر أرضروم ١٨٤٣– ١٨٤٤م، إذ ركز على الجانب الدبلوماسي في كتاباته وتجاهل الدور البريطاني الروسي، وما دار في جلسات المؤتمر من أحداث وجهود بذلت لإنجاح المؤتمر . وربما أن سبب ذلك يعود إلى عدم اطلاعه على وثائق المؤتمر كاملة .

اتبع البحث منهجية قامت على مراعاة التسلسل الزمني في عرض الأحداث وعلى أساس ذلك تم تقسيم البحث إلى مقدمة ثلاث مباحث وخاتمة.

تطرق المبحث الأول لأهم المشاكل التي كانت سبباً في تجدد الصراع بين الدولتين، مثل مشكلة الأكراد، ومشكلة العشائر العربية في الجنوب، والخلافات الدينية والمذهبية، ومشكلة التجارة، ومشكلة إلتجاء الأمراء الفرس إلى بغداد، كما أشار المبحث إلى أهم المعاهدات المعقودة بين العثمانيين والفرس وصولاً إلى المعاهدة موضوع البحث .

وتتبع المبحث الثاني جهود بريطانيا وروسيا لتصديق المعاهدة، بعد ان ظهرت فيها بنود غامضة في بعض نصوصها مما حدى بالباب العالي ارسال مذكرة توضيحية لمحاولة الحصول على التفسير المنطقي لبعض بنود المعاهدة، ومن ثم ارسال المندوبين الوسيطين المذكرة التوضيحية الملحقة بالمعاهدة .

أما المبحث الثالث تضمن مفاوضات الحل والتصديق فكان استمراراً لموضوع مناقشة قضايا المذكرة التوضيحية التي ارسلها المفوضين الوسيطين للدولتين العظميين والمساعدة في تجاوز العقبات وصولا الى توقيع المعاهدة والمذكرة التوضيحية الملحقة بها .

المبحث الأول : مشكلة الحدود العثمانية الفارسية –

نشب صرع طويل منذ ثلاث قرون وأربع عقود من الزمن وبالتحديد منذ نشأت الدولة الصفوية ١٥٠١– ١٧٢٢)[١] وخياراتها التي كانت تروم فيها منافسة الدولة العثمانية[٢] في الصراع للاستحواذ على قيادة العالم الإسلامي. فدخل الطرفان في صراعات وحروب طويلة كانا قد تبادلا المواقع بصفة المنتصر والمهزوم طول هذه المدة، وقد تجلا هذا الصراع بحروب دامية بين البلدين في اغلب الأحيان، وكانت هذه الحروب تنتهي بخسارة احد الطرفين ويتم عقد معاهدة أما أن تأتي بشروط جديدة يمليها المنتصر على المهزوم، أو تبقي الحال على ما كان عليه في السابق، بإشارة إلى المعاهدات المعقودة في السابق، والتي جميعها لم تحسم أمر الخلاف بشكل كامل ودقيق لتضع حد للحيلولة دون تجدد الخلافات والأطماع بين البلدين[٣] .

ونتيجة لهذا الصراع الطويل كانت هناك عدة مشاكل مستعصية لم يتمكن الطرفان من حلها والتي كانت بسببها تتجدد حالت الحرب بين الحين والأخر واهم هذه المشاكل هي :

أولاً: مشكلة العشائر الكردية

أدت العشائر الكردية دوراً كبيراً في تأريخ كردستان العراق، ولاسيما في عهد المماليك، وعندما استولى السلطان سليم الأول[٤] على كردستان اثناء حربه مع إسماعيل الصفوي لاحظ إن الكرد كرهوا الحكم الصفوي، بسبب الخلاف المذهبي وبسبب فرض الشاه إسماعيل عليهم حكاماً من الفرس[٥].

أبقى السلطان سليم العصبيات الحاكمة على حالها، وأعاد الحكام الأكراد إلى حكوماتهم في إطار التبعية للسلطان العثماني، وكان الأمراء الأكراد على وجه العموم يقدرون قيمة مواقع بلادهم الجبلية الصعبة الممرات بين بلاد السلطان وبلاد الشاه، ولذلك كانوا يستعينون بالفرس، إذا هددهم العثمانيون، ويستعينون بالعثمانيين، إذا ما هددهم الفرس ولا يهمهم في ذلك إذا كانت الدولة في حرب أم سلم مع الفرس، فان الأمراء كانوا يقبلون المساعدة الفارسية لغرض سياسي معين لوقت معين حتى إذا ما تحقق للأمير حلمه في التخلص من الضغط العثماني انقلب على حلفائه الفرس ليطردهم من بلاده [٦].

كانت كردستان ميدان صراع لا يهدأ، وكانت عبئاً ثقيلا على كاهل ولاة بغداد لأن الفرس كانوا كثيراً ما يستخدمون العشائر الكردية التي كانت تحت حكمهم في إثارة الفوضى هناك، وكان

موقف حكومة الشاه موقف المهاجم غالباً في كردستان، وكانت جيوشه تمرح فيها حتى يشتد الأمر على العراق فتندفع قوات باشاوات بغداد لتأديب الأكراد الذين كانوا يسمحون لهذه الجيوش بأن تحتل أجزاءً من اراضي الدولة العثمانية [٧].

ثانياً: مشكلة إمارة كعب والعشائر العربية في الجنوب

عدَّ سهل (عربستان)[٨]، بمثابة امتداد لسهل العراق الرسوبي، ويتصل به اتصالاً مباشرا من الناحية الجغرافية والاقتصادية والبشرية، وتشكل عربستان منطقة حاجزة بين الوطن العربي والقسم غير العربي من قارة آسيا، تنحصر عربستان بين خطي عرض (٣٣.٣٠° شمالاً) وخطي (٥١.٤٨° شرقاً)، يحدها من الشمال سلسلة جبال كردستان ومن الشرق امتداد جبال البختيارية[٩] وهي جزء من جبال زاكروس[١٠].

ومنذ بداية القرن الخامس عشر كانت جميعها موحدة يحكمها والي عربستان وهو عربي ينحدر من سلالة السادة أي (آل بيت الرسول محمد) ﷺ ومقره (الحويزة)[١١] كأمير مستقل تقريباً، ولم تستطع فارس أن تفرض سيادتها عليها بسبب طبيعة السكان، وان حصل فتلك سيادة أسمية تكاد لا تذكر، لاسيما إن سكان عربستان منذ العصور القديمة هم من القبائل العربية، أما أشهر قبائل عربستان : قبيلة كعب، والبوغبيش والمساكرة والخنافرة والباويه البوناصر والكثير وبيت الحجي وبنو رشيد وبنو صالح وبنو طرف والحمودي والحميد وقسم من المنتفك وبني لام[١٢]. ويشير كيرزن إلى هذه الحقيقة بقوله "**إن سكانها هم في الغالبية عرب خلص وخاصة بعد الفتح الإسلامي في عام ٦٤١ م، فتتابعت منذ ذلك الوقت هجرات متواصلة من جانبي نهر دجلة والخليج العربي، والقسم الكبير من القبائل حافظت على نقاء دمها**"[١٣] .

تحالف الكعبيون مع كريم خان الزند (١٧٥٠ –١٧٧٩)، عندما أرسل الأخير جيشا، شارك فيه الكعبيون في حصار البصرة، إذ كانوا يرمون من ذلك التحالف تحقيق أكبر فائدة من اصطدام عدويها الأزليين، كما استفادت كعب من هذا التحاف عندما اعترف الفرس بهذه القوة العربية، إذ إن في العرف السياسي لا يمكن الدخول في التحالف مع طرف آخر، إلا إذا كان معترفاً بسيادته[١٤].

بعد ذلك انقسمت قبيلة كعب في أوائل القرن التاسع عشر، فقد سمح أميرها لشيخ أحد قبائل كعب، فخذ بني كاسب بالإقامة عند مصب نهر الكارون، فوضع (الشيخ يوسف)[١٥] أساس

مدينة المحمرة[١٦]، في موقع قرية الحار وذلك عام ١٨١٢م، فأصبحت المحمرة خصماً لبني كعب في الفلاحية[١٧].

أصبحت إمارة المحمرة قائمة بحد ذاتها حتى عهد الشيخ جابر[١٨] عهداً جديداً في تأريخ عربستان، إذ استطاع هذه الشيخ أن يقوي دعائم إمارته، ولاسيما أنه كان سياسياً نشطاً أثر في نفوس رعيته، إذ عرف كيف يتماشى مع سياسة الشاه الفارسي والوالي العثماني بالعراق ويكسب ثقتهما، ولاسيما أنه كان يسكن كوت الزين في البصرة، ومقره في المحمرة[١٩].

لكن هذه السياسة لم تدم طويلا إذ إن التطور الذي شهدته المحمرة من بناء لميناء ترسو فيه السفن التجارية من مختلف دول العالم، قد أثر في تجارة البصرة وبندر عباس، إذ كان الشيخ يتقاضى رسوم شكلية عن رسو السفن التجارية في الميناء فعمل أبناء الإمارة إلى تهريب البضائع إلى داخل العراق وبلاد فارس عن طريق مهربين وتزويد ما تحتاجه السفن التجارية الراسية بنفس الطريقة[٢٠].

تعرضت المحمرة لهجوم عثماني بقيادة علي رضا باشا عام ١٨٣٧م، حيث قام علي رضا باشا بتخريب الميناء والمدينة بعد أن هرب سكانها إلى المناطق المجاورة، وسلب ما كان فيها من تجارة وسفن تجارية، إلا إن الهجوم كان خاطفاً، فبعد خروج الجيش العثماني أعيد بناء المدينة من قبل الشيخ جابر وقام بتوسيعها، أعقب ذلك حدوث نزاع بين الفرس والعثمانيين حول تبعية الإمارة واستمر هذا الموضوع أحد المشاكل التي تواجه الطرفين العثماني والفارسي[٢١].

ثالثاً: الخلافات الدينية والمذهبية :

قامت دعوة إسماعيل على أساس مذهبي، إذ بدأ يدبر أموره على أساس أن القوة السياسية يجب أن تعتمد على قوة عسكرية مخلصة تربطها به وشائج عقائدية متينة جعلتها مستعدة للاستماتة في الدفاع عن قائدها، ولجأ إلى القوة والعنف لإيجاد هذه الرابطة فجعل المذهب ألإمامي مذهب دولته الرسمي وأعمل القتل والتنكيل في كل من يرفض اعتناق هذا المذهب ولم ينجو من ذلك أحد، وراح ضحية هذا العنف أكثر من مليون شخص[٢٢].

أثار انتشار الدعوة الصفوية في بلاد الأناضول، مخاوف الدولة العثمانية السنية، فأخذ الصراع يتأجج بعد توغل الصفويين في الأناضول واحتلالهم مدينة ديار بكر، وأخذت أنظارهم

تتجه نحو العراق بلد المقدسات الشيعية والسنية وبحجة حماية العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، [٢٣].

وبعد أن سيطر العثمانيون على شمالي العراق، وبقيت أجزاء العراق الأخرى تحت الحكم الفارسي، اتجه السلطان سليم بجيوشة لفتح بلاد الشام، إذ التقى المماليك في معركة (مرج دابق)[٢٤] والتي فيها تمت له السيطرة على بلاد الشام ومصر، ولم يعد العثمانيون إلى العراق إلا عندما شن السلطان سليمان القانوني حرباً شاملةً على الفرس، إذ استطاع أن يحتل أجزاءً من بلاد فارس، وانتزاع العراق عام ١٥٣٤م وبذلك سيطر العثمانيون على جميع أنحاء العراق، وأخذت الحساسية المذهبية التي بين الفرس والعثمانيين المسيطرين على العتبات المقدسة الشيعية والسنية بالتوتر، إذ كان هذا الأمر يثير أشجان فارس، وكانت المشاعر تتأجج بسبب سوء معاملة العثمانيين للفرس الذين يقدمون على زيارة العتبات المقدسة، أو المقيمين والتجار، فضلاً عن ذلك فقد ظهرت مشاكل تتعلق بالجانب الديني تتمثل في :-

١ – المعاملات القضائية:

٢ – مشكلة الحجاج:

٣ – مشكلة دفن الموتى :

٤ – مشكلة الحجر الصحي : [٢٥] .

رابعاً: مشكلة التجاء الأمراء الفرس إلى بغداد

حكم الشاه فتح علي شاه بلاد فارس للمدة ١٧٩٧ – ١٨٣٤م، وبعد وفاته بدأ صراع مرير على السلطة بين أولاده الكثيرين، فهرب بعض الأمراء من هذا الصراع إلى روسيا وأوربا، في حين التجأ آخرون منهم إلى استانبول على أمل الإقامة في بغداد . بعد ذلك قدم قسم من الأمراء المقيمين في أوربا إلى استانبول وحصلوا بواسطة السفير البريطاني لدى الباب العالي على حق الإقامة في بغداد[٢٦].

كانت السلطات الفارسية تخشى من نشاط الأمراء المقيمين في الخارج، لذا أوعزت إلى سفيرها في استانبول (خداداد خان) بالطلب من الباب العالي تسليم هؤلاء الفارين إليها بموجب معاهدة ١٧٤٦م، وبناءً على هذا الطلب وجه الباب العالي أمرا إلى والي بغداد بخصوص إعادة الفرس الهاربين إلى بلادهم في حالة كونهم من المواطنين العاديين، وبما أن بقاء أمثال هؤلاء في

بغداد ليس مناسباً فقد تقرر نقلهم إلى (سيواس)[٢٧] (وأنقرة) [٢٨]، واستثنى هذا القرار الأمراء إذ تقرر إسكانهم في أماكن مناسبة، أما الأمراء الذين بقوا في بغداد فقد تقرر تخصيص راتب شهري لهم من خزينة ولاية بغداد وإسكانهم في النجف وكربلاء[٢٩].

كان الشاه محمد ١٨٣٥– ١٨٤٨م يتوجس خيفة ويتابع بحذر شديد نشاط وتحركات الأمراء الفارين في العراق والأناضول ويرسل الجواسيس لرصدهم ومراقبتهم ومعرفة نشاطهم المعادي له[٣٠].

وفي عام ١٨٤٣م تجددت مشكلة الأمراء الفرس اللاجئين في الدولة العثمانية، إذ كان البريطانيون يساندون هؤلاء الفارين لحبك المؤامرات ضد الفرس ومحاولة البريطانيين لتنصيب أحدهم شهاً على فارس، فاحتج الفرس لدى الباب العالي بعد وصول هذه الأخبار إلى أسماعهم، كما احتجوا على أن الدولة العثمانية كانت تغدق الأموال على هؤلاء الأمراء[٣١].

تلك المشاكل مجتمعة أدت إلى توتر شديد في العلاقات الفارسية العثمانية وبدأت بوادر الحرب بين الطرفين تلوح في الأفق، إذ بدأ كل طرف بالاستعداد والتهيؤ لحرب جديدة فما كان من الدولتين صاحبتي المصالح في المنطقة والمعنيتان بهذا الصراع، بريطانيا وروسيا إلى تهدئة الأمور بين الطرفين، فاقترحتا التوسط لحل هذه المشاكل عبر المفاوضات المباشرة ونصحتا الدولتين بقبول وساطتهما عبر لجنة تشكل لهذا الغرض للتحكيم بينهما، وبسبب قصر جميع المعاهدات السابقة بين البلدين وعدم حلها لكل المشاكل العالقة ومن ذلك عدم رسم حدود واضحة بين البلدين الجارين، وفي ربيع عام ١٨٤٣م استطاع السير ستراسفورد كاننغ" Stratford Canning "[٣٢]. السفير البريطاني لدى الباب العالي ونظيرة الروسي (دي تيتو)، من إقناع الباب العالي بالسماح لإخضاع مسألة الحدود بين العثمانيين والفرس للوساطة البريطانية الروسية، بعد أن وافق الفرس على هذه الوساطة وقد أعلن الباب العالي موافقته أيضا، فشكلت لجنة رباعية ضمت، الكولونيل فانويك ويامز " Fenwick Williams "، وروبرت كرزون " Robert Curzon " مندوبين عن بريطانيا مع السيد ريد هاوس " Redhouse" مترجماً، وممثل روسيا في اللجنة الكولونيل دينس "Dainese "، أما الدولة العثمانية فقد أرسلت سعدا لله أنفيري أفندي)[٣٣] ممثلاً عنها، وممثل الحكومة الفارسية (ميرزا تقي خان)[٣٤].

بدأت اجتماعات اللجنة في يوم الاثنين ١٥ مايس ١٨٤٣م في أرضروم، وهي المنطقة الحدودية الواقعة في الجنوب الشرقي من الحدود العثمانية الفارسية، وكان معظم سكانها من الأرمن رعايا الدولة العثمانية، و كانت معظم المؤتمرات تعقد في تلك المنطقة كونها منطقة حدودية(٣٥).

وبعد قرابة الأربع سنوات والنص، تكللت بالنجاح تلك الجهود المضنية والجبارة التي قامت بها بريطانيا وروسيا في تحاشي الحرب بين الدولتين الجارتين إذ كان لسفرائهم في الدولتين المعنيتين بالنزاع، ومندوبيهما في أرضروم وقناصلهما في المناطق المختلفة المتنازع عليها، وطوال مدة خمس اعوام من المباحثات والمراسلات والتدقيق والتمحيص في الوثائق والبراهين المقدمة من طرفي النزاع، بغية الوصول إلى الحلول التي تضمن تقسيماً يرضي طرفي النزاع وبالشكل الذي يحول دون إثارة المشاكل والنزاعات في تلك المنطقة الحيوية من العالم والتي تربطهم بها مصالح كبيرة وعظيمة .

وبذلك نصت المعاهدة على البنود التالية(٣٦) :-

١- تتوقف الدولتان المسلمتان عن المطالبة بأية تعويضات نقدية تم رفعها حتى الوقت الحاضر ومن الطرفين ويتم التخلي عنها بالكامل لكن من دون المساس عبر هذه التسوية بالمقررات المتخذة بشان تسوية المطلب الفردية الخاصة المدرجة وفق المادة الرابعة .

٢- تلتزم حكومة الدولة الفارسية بان تتنازل للحكومة العثمانية عن جميع الأراضي السهلية وأراضي الجزء الغربي لولاية زهاب وتلتزم الحكومة العثمانية من جانبها بالتنازل لحكومة الدولة الفارسة عن الجزء الشرقي وجميع الأراضي الجبلية لولاية زهاب مع وادي كرند، وتتخلى حكومة الدولة الفارسية عن أية مطالب لها بصدد مدينة وولاية السليمانية، وتلتزم بشكل صريح بعدم التدخل أو التعدي على حقوق وسيادة الحكومة العثمانية على الولاية المذكورة، وتلتزم الحكومة العثمانية صراحةً بان تكون مدينة المحمرة وجزيرة الخضر ومنطقة المرساة، وكذلك الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية والضفة الأخرى لشط العرب والتي تقع بحيازة القبائل العائدة للدولة الفارسية، تحت سلطة الحكومة الفارسية وضمن السيادة الكاملة عليها، وإن للسفن الفارسية الحق بالملاحة وبشكل حر في شط العرب من المكان الذي يصب فيه هذا النهر مياهه في البحر وحتى نقطة اتصال الحدود بين الدولتين .

٣- يتخلى الطرفان المتعاقدان عبر المعاهدة الحالية عن أية مطالب لهما أخرى في الأراضي ويلتزمان بالتعيين الفوري لكلا الطرفين للمندوبين والمهندسين بغية تمكن هؤلاء من ترسيم الحدود بين الدولتين بشكل يتطابق مع المادة السابقة .

٤- يقرر الطرفان وبشكل متبادل التسمية الفورية للمندوبين بغية التسوية العادلة لمسائل الأضرار اللاحقة بالطرفين استناداً للموافقة على المقترحات الودية التي تقدمت بها الدولتان الوسيطتان في شهر جمادي الأول ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م، وكذلك المقترحات المتعلقة بحقوق رسوم الرعي منذ السنة التي يستحق فيها السداد .

٥- تتعهد الحكومة العثمانية بان تحدد في منطقة بورصة مقر الأمراء الفرس الهاربين وعدم السماح لهم بان يتغيبوا عن هذا المكان ومن دون إقامتهم لعلاقات سرية مع الدول الفارسية وتلتزم الدولتان بإعادة المنشقين وتسليمهم طبقاً لمعاهدة أرضروم السابقة .

٦- يدفع التجار الفرس عيناً أو نقداً الرسوم الكمركية الخاصة ببضائعهم بحسب القيمة الحالية والجارية للبضائع أعلاه وتبعاً للطريقة المشار إليها في المادة المتعلقة بتجارة معاهدة أرضروم الاولى المبرمة[٣٧] عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م على أن لا يتم المطالبة بأية نقود إضافية عدا ما تنص علية المعاهدة المذكورة .

٧- تعد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات الضرورية وطبقاً للمعاهدة السابقة بما يمكن الزوار الفرس من الزيارة بكل أمان للأماكن المقدسة الموجودة في الولايات العثمانية ورغبة في تعزيز علاقات الصداقة والوئام التي ينبغي إرسائها بين الدولتين المسلمتين وبين رعاياهم فإنه من الواجب الالتزام باتخاذ الإجراءات الكفيلة التي من شانها أن تجعل من الزوار الفرس يتمتعون بها في الولايات العثمانية، وكذلك الحال مع الرعايا الفرس الآخرين سواء في ميادين التجارة أو الميادين الأخرى من دون تعرضهم لأي نوع من أنواع الاهانة والإذلال، وتعترف الحكومة العثمانية بالقناصل المعينين من الحكومة الفارسية في أي مكان داخل الولايات العثمانية بما ينسجم مع المصالح التجارية وحماية الرعايا والتجار الفرس باستثناء مدينتي (مكة والمدينة) مع تمتعهم بكافة الميزات التي يتمتع بها أقرانهم من الدول الأخرى .

ومن جانبها تلتزم الحكومة الفارسية باتخاذ إجراءات متبادلة أي المعاملة بالمثل إزاء القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في أي مكان داخل الدولة الفارسية وينطبق الحال على الرعايا والتجار العثمانيين الذين يترددون على هذه الدولة .

٨- تلتزم الدولتان باتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المقررات ومنع السرقات وأعمال اللصوصية التي تمارسها القبائل القاطنة على الحدود كما أنهم يتعهدون بوضع قطعات عسكرية في الأماكن المناسبة إلي تحتاج لذلك وتتعهدان بتحمل مسؤولية أي عدوان أو عمليات قتل قد تحصل داخل أراضيهم .

وتترك الدولتان للقبائل المشكوك بارتباطها بطرف من دون أخر حرية الاختيار لتلك القبائل للسكن في الأراضي التي تراها مناسبة على أن تستقر فيها بشكل دائم أما القبائل التي يكون ارتباطها غير مشكوك فيه فانه يتم إرغامها على العودة إلى داخل أراضي الدولة التي تنتمي لها

٩- تعد جميع نقاط ومواد المعاهدات السابقة ولاسيما تلك المواد المتعلقة بالمعاهدة المبرمة في أرضروم عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م والتي لم يتم تعديلها أو إلغائها من قبل المعاهدة الحالية، تعد نافذة وسارية المفعول في جميع مقرراتها، وعدّها ضمن المعاهدة الحالية حرفياً، اتفق الطرفان المسلمان بعد تبادل نصوص هذه المعاهدة على الإقرار بها والتوقيع عليها على إن تتم المصادقة عليها من الطرفين في غضون شهرين كحد أعلى أو دون تلك المدة[٣٨].

وعلى الرغم من تحديد مدة شهرين كحد أعلى للمصادقة على المعاهدة من قبل الطرفين المسلمين المتنازعين إلا إن الآمر لم يحدث في غضون المدة المحددة، بسبب وجود بعض الغموض في نصوص المعاهدة والتي يرى الباب العالي إنها بحاجة إلى التفسيرات من قبل مندوبي لجنة الصلح وان يصار إلى كتابة ملاحق للإجابات لترفق بالمعاهدة قبل التصديق عليها[٣٩].

إن عقد المعاهدة بعد أربع سنوات من الوقت والجهد الذي بذل للحيلولة دون وقوع حرب بين الدولتين الجارتين المسلمتين، وبعد التوصل إلى الحل في بنود المعاهدة إلا إننا سنجد أن المعاهدة لم تحل المشاكل بين البلدين إلا على الورق وسنتلمس ذلك من خلال تتبعنا للمشاكل التي سندرجها تباعاً .

المبحث الثاني: مشكلة تصديق المعاهدة

يتبادر لذهن المتتبع لجهود لجنة النزاع الحدودي بين الدولة العثمانية وبلاد فارس، بعد مضي أربعة أعوام من الجهد المتواصل والذي بذلته اللجنة وبحضور مخولي الطرفين المتنازعين في أرضروم، أن المشكلة قد حلت بالتوصل إلى تسع نقاط في معاهد تم التوصل إليها بعد أربع سنوات من الاجتماعات والمؤتمرات وإقرارها في ٣١ / أيار ١٨٤٧، إلا إن بعض بنود المعاهدة قد اكتنفها الغموض نتيجة كتابتها بشكل عمومي والتي سببت مشاكل كبيرة حالت دون التوصل إلى تصديق المعاهدة في موعدها المحدد والذي اتفق عليه مسبقا ومن هذه المشاكل .

أولاً: المذكرة التوضيحية

يفترض بعد التوافق على مسودة المعاهدة من قبل مبعوثي الدولتين المتخاصمتين ووسطاء لجنة الصلح من الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية، يجري بعد ذلك قيام مندوبا الطرفين المتخاصمين بإرسال مسودة المعاهدة إلى حكوماتهم ليطلعوا على نصوص المعاهدة وإبداء رأيهم فيما توصلت إليه المعاهدة ولإرسال التخويل اللازم لمخوليهما للمصادقة على المعاهدة وتبادل وثائق والمصادق عليها من كلا الطرفين لتكون وثيقة دولية بشهادة الوسطاء الدوليين، إلا إن اللجنة اصطدمت ببعض العقبات، فبعد أن اطلع الباب العالي على نص المعاهدة التي توصلت إليها لجنة الحدود المجتمعة في ارضروم تولد لديه بعض علامات الاستفهام حول التفسير العملي لبعض فقرات المعاهدة والتي اكتنفها الغموض مما استدعى توجيه مذكرة استيضاح لتفسير هذه البنود وهي .

فقام الباب العالي بتوجيه مذكرة استيضاحية إلى الوسيطان الدوليان، لبيان الغموض الذي يكتنف بعض الفقرات التالية :

١- استيضاح الباب العالي عما جاء في مسودة المعاهدة بشان ترك مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة خضر إلى بلاد فارس . هل أن هذا يشمل الأراضي والموانئ العثمانية الواقعة خارج منطقة المحمرة ؟[٤٠].

٢- وبشان ما ورد في مسودة المعاهدة عن العشائر الفارسية التي يقطن قسم منها في أراضي بلاد فارس والقسم الأخر في ارضي الدولة العثمانية تساءلت الحكومة العثمانية ؟ هل هذا يعني إن القسم الذي يقطن في أراضيها سيكون خاضعاً لبلاد فارس ؟ وهل لبلاد فارس

الحق في أن تطالب فيما بعد بهذه الأراضي على أساس أن العشائر الموجودة فيها تابعة لها وخاضعة لحكمها؟.

٣- وكان الباب العالي يريد أن يستوضح أيضا عن نوايا بلاد فارس بشان إقامة تحصينات واستحكامات عسكرية جديدة على الضفة اليسرى لشط العرب، وكذلك عما تضمنته المادة السابعة من مسودة المعاهدة التي تتعلق بالتعامل بالمثل بين الدولتين في موضوع تعيين القناصل، والتعامل مع مواطني كل دولة منهما لدى الأخرى ؟.

٤- واستوضح الباب العالي عما جاء في المادتين الأولى والرابعة من مسودة المعاهدة بشان تنازل الحكومتين العثمانية والفارسية عن التعويضات المالية التي تطالب بها كل واحدة منها بالأخرى، على أن يبقى حق المطالبة بالتعويضات للأفراد فقط من مواطني الدولتين، هل إن ذلك يمنح بلاد فارس الحق بإدخال التعويضات المالية التي كانت تطالب بها، أو بعضها، ضمن المطالب الشخصية لمواطنيها؟[٤١].

بعد أن اطلع مندوبا الدولتين الوسيطتين على مذكرة الباب العالي التوضيحية والمتضمنة أربع نقاط، تحتم عليهم الإدلاء بالتفسيرات لتوضيح الفقرات الأربع وجعلها مفهومة وواضحة ليسهل على المطلع على نصوص المعاهد فهمها بشكل سلس وإرسال إشارات تطمينية بان هذه النصوص لا تعني أي تفسيرات أخرى .

استلم الموفدان الوسيطان مذكرة الباب العالي الاستيضاحية حول الفقرات الأربع وبعد الاطلاع عليها توصلا إلى إرسال مذكرة جوابية مشتركة، إلى الباب العالي، بخصوص أن تكون مدينة المحمرة وميناء المحمرة وجزيرة الخضر[٤٢] والمرسى وكذلك الشاطئ الشرقي، أي الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى من شط العرب والتي هي بحيازة القبائل العائدة إلى بلاد فارس، تبقى بكامل ممتلكاتها تحت السلطة الخاصة ببلاد فارس . وتبعا لهذه الفقرة، كما يجب ان يبقى في حيازة بلاد فارس فقط المدينة وميناء المحمرة ومرسى المحمرة أي المرسى الذي يقع قبالة هذه المدينة . ضمن نطاق قناة الحفار وجزيرة الخضر . وان تحرير هذه الفقرة لم تصف مطلقاً الأراضي العائدة للباب العالي والتي تقع خارج المدينة المذكورة ولم تأتي على ذكر الموانئ والمراسي العائدة للباب العالي والتي تقع في هذه المواقع المذكورة[٤٣].

ومع انه قد ذكر أن الأراضي الواقعة على الشاطئ الشرقي، أي على الضفة الشمالية لشط العرب . والتي بحيازة القبائل المعروفة بانتسابها إلى بلاد فارس ولاسيما، على سبيل المثال، قسم من القبيلة التي تتواجد على الأراضي الفارسية، والقسم الأخر على الأراضي العثمانية . فان أمر طبيعي أن القسم الذي يتواجد على الأراضي العثمانية سوف يكون خاضعاً للباب العالي . ومنذ تلك اللحظة، فان الشرط المذكور مسبقاً لا ينطبق مطلقا على الأراضي التي تملكها الدولة العثمانية وهو القسم المتواجد في أراضي الدولة العثمانية من القبائل الفارسية(٤٤).

وكما هو الحال في الوثيقة الراهنة، يلتزم البلاط الفارسي رسميا أن لا يشيد في المستقبل، أي شكل من أشكال التحصينات على هذه الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى من شط العرب إذ يجب أن تبقى في حوزة الباب العالي، والذي من جانيه أن يلتزم بعدم إقامة أي تحصينات جديدة على شواطئ الضفة اليمنى من النهر والواقعة قبالة الأراضي التي لا زالت ملكيتها لبلاد فارس(٤٥).

وبخصوص التعويضات في المادة الرابعة من معاهدة ارضروم، لا يبطل الشرط الذي تضمن المادة الأولى من المعاهدة، أي انه تقرر أن تتخلى الحكومتين تماما عن المطالبات المالية التي صدرت إلى الآن على نحو متبادل وان الادعاءات التي جاءت في المادة الرابعة ستقوم فقط على بعض حقوق الرعي والخسائر الشخصية المتكبدة من قبل رعايا الطرفين، على سبيل المثال من فعل سراق الطرق الرئيسة وما شابه ولتوثيق هذه الحقوق وهذه الخسائر، سوف يتم تعيين ممثلون موكلون فعلياً، وان هذه النقطة سيتم تسويتها بموافقة والتزام متبادل من الطرفين، وان الدولتين المتعاقدتين سوف لا تتقاضى، الدعوى والتي تخلى عنها الطرفان في المادة الأولى(٤٦).

كما أن البلاط الفارسي يضمن لرؤساء التجار (الشاهبندرات)(٤٧) اللذين سوف يمثلون الباب العالي في كل المناطق والولايات الفارسية حيث سيكون هذا ضروري منحهم كل الامتيازات التي يتمتعون بها في بلاد فارس قناصل الحكومات الأخرى . وان يتعهد لرعايا ومفاوضي الدولة العثمانية الذين يزورون على نحو متكرر هذه الولايات والاستمرار بالتمتع بحصاناتهم وامتيازاتهم التي ضمنتها لهم المعاهدات السابقة وان لا يحصل لهم من ذلك أي شكل من أشكال الضرر ولا ما يخص تجارتهم ولا ما يقع تحت علاقاتهم الأخرى وان لا ينتقص مطلقا من اعتباراتهم(٤٨).

وفي نهاية هذه الوثيقة المحررة من قبل السيد (دي تيتو) والسيد (كولي) والذي أشارا فيها ((إن الوثيقة الراهنة المحررة كما جاء في أعلاه قد أوضح أن البنود الأربعة المذكورة آنفاً سوف تعدَّ، كما كانت وستكون سارية المفعول ذاته وسوف تدرج حرفياً في متن معاهدة ارضروم والتي سيتم تصديقها وتبادلها اليوم وسوف لا يكون هناك خرق مهما كانت الوسيلة أو المسوغ، ولكي تكون هذه المواد بنظر الاعتبار جزاً لا يتجزأ من المعاهدة المذكورة أعلاه . وكما أن المفوض الفارسي مطلق الصلاحية سيادة محمد علي خان[٤٩] سيستلم نسخة من هذه الوثيقة، ممهورة بختم الباب العالي، فان وزير الباب العالي من جانبه أيضا، سيسلم الوثيقة الحالية الممهورة بختمه أيضاً، إلى المفوض الفارسي المطلق الصلاحية))[٥٠].

وقد أرسل الباب العالي رسالة إلى المندوبين الوسيطين جواب على إرسال التطمينات حول المذكرة الإيضاحية التي كان قد بعثها إليهم، فأرسل موافقته على توقيع المعاهدة والتصديق عليها، في المذكرة الرسمية بشرط أن يقبل البلاط الفارسي، التفسيرات والضمانات المضمنة في المذكرة (المرفقة ٣ في العدد ١١ ص٥٠) والمستلمة من قبل الممثلين المذكورين إلى الوزراء العثمانيين في الرابع عشر من نيسان من العام ١٨٤٧ وذلك ردا على الأسئلة التي تعتقد الوزارة العثمانية أنها من النقاط المهمة التي ترتبط بالمعاهدة المذكورة[٥١].

وتبعا لذلك إن المعاهدة التي تم التوقيع عليها من قبل مفوضي الدولة العثمانية وبلاد فارس المجتمعين في ارضروم وممثلي الدولتين الوسيطتين في طهران[٥٢] لم يفتهم أن يضعوا أمام أعين وزراء الشاه المطالب التي أدلا بها الباب العالي والتي تندرج ضمن التفسيرات المتطلبة بخصوص نقاط الخلاف هذه، وعلى ما يبدوا ان الوسيطان قد أعطوا جوابهم وبشكل متسرع وقد اعتمدوا وجهة نظرهم وفهمهم لهذه المواد دون الرجوع والأخذ بنظر الاعتبار رأي حكومة فارس . كون الممثلين قد ذكروا في وقت سابق أن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا السير بالمرستون[٥٣]، كان قد طلب من الوسيطين، التعمق في التفسيرات وجعل عبارات المعاهدة واضحة وبشك لا يدع مجال لأي تفسير أخرى[٥٤].

وبعد أن استلم المندوب الفارسي محمد علي خان نص المذكرة الإيضاحية للمندوبين الوسيطين إلى الباب العالي وبعد اطلاعه عليها أرسل موافقته على ما جاء فيها بمذكرة إلى مندوبي الدولتين الوسيطتين جاء فيها: ((أعلن لسيادتكم أن تبعاً للمهمة التي أوكلت إلي من لدن

حكومتي بشان تبادل التصديقات الخاصة بمعاهدة ارضروم، إني التزم التزاماً كاملاً بالتفسيرات الممنوحة إلى الباب العالي من قبل السيدين الممثلين لكل من الدولتين الوسيطتين فيما يخص النقاط الثلاث الأولى من المذكرة التي أبلغتموني إياها حضرتكم . وأعلن إضافة إلى ذلك . بشان النقطة الرابعة من المذكرة نفسها . إني لا اعترض مطلقاً عن إدراج في المادة السابعة. العبارات الخاصة بتبادل الإجراءات التي تم النظر فيها من لدن الحكومتين بشان رعاياهم ومسافريهم ووكلائهم المستشارين المعنيين . وفيما يتعلق بالتحصينات فان جلالة الشاه يوافق ان لا يتم أبدا إنشاء ولفترة طويلة من الزمن استحكامات على الضفة اليمنى من شط العرب والواقعة قبالة الأراضي العثمانية، وان بلاد فارس بدورها ستكف عن إنشاء استحكامات في جانب الضفة اليسرى الذي يعود إليها وفقاً لشروط المعاهدة وعلى هذا أمهرت توقيعي ووضعت ختمي))[٥٥].

وبعد أن تسلم مبعوثا الدولتين الوسيطتين مذكرة الموافقة من المخول الفارسي محمد علي خان بالموافقة على المذكرة الإيضاحية التي بعث بها مندوبا الدولتين الوسيطتين إلى الباب العالي وجعلها مرفقا يضاف إلى بنود المعاهدة من المفروض أن يتم التصديق على المعاهدة من قبل الطرفان المتنازعين إلا إن الآمر لم يتم وظهرت عقبات أخرى حالت دون ذلك .

على الرغم من الضمانات الايجابية الممنوحة من لدن كل من الصدر الأعظم عالي باشا وعلي خان والمبلغة من قبل اللورد كولي إلى السيد بالمرستون، إذ إن تصديقات المعاهدة العثمانية الفارسية ينبغي ان يتم تبادلها، وانه يأسفه كون الإجراء الرسمي الضروري جداً لم يتم بعد الانتهاء منه، وبعد أن كتب له عن الموضوع الذي ابلغه علي باشا، له وللسيد دي تيتو على نحو سري بشأن مسودة الوثيقة القانونية المنفصلة والتي رغب أن يلزم المبعوث الفارسي أن يوقعها قبل تبادل التصديقات . وانك سوف تدرك أن هذه الوثيقة ممكن أن تكون معاهدة منفصلة لوحدها، وأنه والسيد (دي تيتو) مقتنعان وينبغي علينا أن نجبر الميرزا محمد علي خان على توقيعها . واقترحنا على علي باشا أن يكتفي بالمذكرة المرفقة من قبل الوسيطين، والتي ينبغي ان تلخص الضمانات الممنوحة من قبل المبعوث الفارسي[٥٦].

وافق عالي باشا في التاسع من الشهر الجاري، ووجه الوسيطين لسيادته مذكرة مصحوبة ببلاغ سري ونسخة من ما التزم سيادته أن يحصل من جراء ذلك على موافقة المجلس والسلطان بشأن التبادل المباشر للتصديقات . وقد وافق مجلس الصدر الأعظم، ولكن السلطان لا زال

يعترض كونه اجبر على التنازل عن ارض العثمانية كما اجبر على الصلح بسبب ضعف الدولة العثمانية(٥٧).

وذكر اللورد كولي ((انه قد اجل رحيله ثلاث مرات على أمل أن يرى هذا الأمر الذي علق طويلا منجزاً وطالما لديه أمل في المتابعة فانه سوف يغادر الميدان . وانه ليس لديه أي شك بإجراء التبادل النهائي للتصديقات، إلا انه يعتقد أن الوزراء العثمانيين الذين لم تعد لديهم أي مصلحة واهتمام بوجود علاقة طيبة معه، قد مالوا إلى تأجيل هذا الإجراء النهائي حتى وصول سفير جلالة الملك)) . ويؤكد بأنه ليس لديه دوافع شخصية لتجعله يصر على التبادل المباشر، لكن التسويف قد احدث ضرر كبير حتى إنه غير راغب بالمخاطرة بمهلة عدة أيام أخرى إذ كان بوسعه فعل ذلك(٥٨).

ثانياً: مماطلة الميرزا محمد علي خان :

ذكر اللورد كولي، ان ميرزا جواد، ضابط يعمل في خدمة شاه بلاد فارس، وصل هنا، مع تصديقات معاهدة ارضروم وعلى الرغم من إيفاده من طهران في بداية شهر تشرين الأول الماضي فأنه لم يصل هذه العاصمة أي استانبول، حتى نهاية كانون الثاني . وفوراُ عند وصوله فإن المبعوث الفارسي ميرزا جواد على خان وجه رسالة لي والسيد دي تيتو ليعلمنا . وأشار انه زود السيد بالمرستون بنص هذه الرسالة، وذكر انه سيرى في هذه الرسالة إن المخول الفارسي يعرب عن خيبة أمله لأنه لم يقابلني منذ عودته من باريس(٥٩).

وذكر أن محمد شاه العاهل الفارسي(٦٠)، قد عين الميرزا محمد علي خان سفيرا لبلاد فارس في باريس، وكلفة، وهو في طريقه إلى العاصمة الفرنسية، بان يتبادل في استانبول نسخ معاهدة ارضروم مع العثمانيين بعد مصادقة السلطان عليها، وكتب بذلك إلى السلطان عبد المجيد(٦١) وحمل الميرزا محمد علي خان رسالة بهذا المعنى أيضا من الميرزا اغاسي(٦٢) إلى محمد رشيد باشا الصدر الأعظم العثماني ويذكر اللورد كولي انه والسيد دي تيتو اتفقا على انه لا فائدة من عقد مؤتمر مع المخول الفارسي، حتى وصول التعديلات الفارسية، وبعد رحيل ميرزا محمد المفاجئ إلى باريس في آب الماضي وبعد التأخير الذي حصل في نقل التعديلات . إذ انه يعتبره عملاً صائباً وانه سيكون مفضيا لنجاح المفاوضات، وإننا سنجعله يرى بأن هكذا تصرف مراوغ كالذي تتبعه حكومته لم يكن محسوبا لجعل مصالح بلاد فارس تتقدم نحو الأمام أو لاستمالة

واسترضاء عطف ورضا ممثل الحكومة البريطانية. ويذكر أن لديه سببه في الاعتقاد بان الاستقبال البارد الذي وجده من جانبه لم يكن بدون تأثير[٦٣] .

يبدو مما تقدم إن الوسيطان الدوليان قد شعرا بخيبة الأمل من تصرفات الميرزا محمد وحكومته فبدل من أن يقوم الأخير بنقل التعديلات إلى حكومته ويسعى للإسراع بها وإحضارها معه إلى اسطنبول[٦٤] قامت حكومته بتعيينه سفير لها في فرنسا لتأخير التوقيع على المعاهدة من باب الكسب للمزيد من الوقت لدراسة التعديلات، فتصرفا معه بطريقة تعتبر خشنة في العرف الدبلوماسي وتعريفه بالمسؤولية التي ممكن تنجم عن مثل هذه التصرفات .

وأشار اللورد إلى انه بمجرد علمهم هو والسيد دي تيتو، بوصول ميرزا جواد، إنهم قاما بدعوة المخول الفارسي إلى مؤتمر في بيت السيد دي تيتو في ٢٦ شباط، وقد اتفقا على أن يكون الميرزا جواد خان قد فوض بكامل الصلاحيات، لكي يؤكد ويصادق على نقاط التفسيرات المعطاة للباب العالي من قبلنا . والمعطاة له في نيسان الماضي . ويؤكد إنهما طلبوا من المخول الفارسي إن يقدم لهم تصريح مكتوب بهذا المعنى المحدد . وكما توقعا فان الميرزا تجاهل أننا طلبنا منه مثل هكذا تأكيد . واظهر لهم عده رسائل كان قد استلمها من حجي ميرزا اغاسي والتي فقط طلب منه تبادل التعديلات، وكان بحوزته أيضا نسخة من رسالة ذلك الوزير إلى الكولونيل heil [٦٥] في ١٦ آب الماضي والتي كانت ستكون قاعدة تصريف في محادثات قد تنشاء مع الوزراء العثمانيين، وأصر على انه لا يستطيع إعطائنا أي تفسير أو تأكيد أكثر من ما موجود في تلك الرسائل، كما أنهم خاضوا نزاعا خلال مؤتمر لعدة ساعات حول القرار الذي كان قد أعلنه لنا، وقاموا بمراجعة النقاط العديدة التي كان قد طلبها الباب العالي العثماني، وأراد تفسيرا لها واحدة تلو الأخرى معه، كما إنهم سألوه فيما إذا كان هناك أي شيء في التأكيدات المعطاة من قبل الوسيطين والتي كانت تختلف مع بنود المعاهدة . ولقد اظهروا له بأنه لم يكن هناك أي اختلاف جوهري بين إدراك ميرزا اغاسي للمعاهدة كما موجود في رسالته إلى الكولونيل Sheil (شل) وبين التفسيرات المعطاة إلى الباب العالي العثماني، وتابعا وحثا المخول الفارسي إن الحجي اغاسي لم يكن أبدا يقصد أن يكون المخول الفارسي خاضعا لكلمات ومقاطع معينة، وأضافا بأنه كان عديم الجدوى التشاور معهم ما لم يكن مهيأ لإتباع النصيحة التي اعتقدوا بأنصاف للطرفين في أنها صحيحة في أن يتم تقديمها له[٦٦].

كان واضحاً إن جدالات الوسيطين كان لها انطباع ضعيف لدا المخول الفارسي، إذ طلب من المخولين تأكيد إدخال كتابة النقاط التي كان الباب العالي قد طلب تأكيدات عليها والإجابات التي كانا قد أعطياه، ووعد بان يأخذها بنظر الاعتبار وان يسلمها بعد ساعات قليلة فيما إذا كان يستطيع تبنيه لاحقا، ولكن كان واضحا بأنه لم يكن لديه أي شيء أخر سوى التهرب من المؤتمر الذي كان الوسيطين منهمكين فيه معه، وانه سيصر على عدم إعطاء التصريح المطلوب، ويرى الوسيطين أن طلب الميرزا كان معقولا جداً بحيث لا يمكن أنكارة، ووفقا لذلك قاما بنسخ ورقة تجسد فيها أسئلة الباب العالي وإجاباتهم والتي أخذها الميرزا فورا معه(٦٧).

وبذلك فإن السؤال كان قد افترض سمة غير مرغوب فيها جداً، وقد شككوا في احتمالية جلبها إلى استنتاج ناجح . وهناك فرصتان قدمتا نفسيهما، تلك في إقناع الباب العلي العثماني في انه يجب أن يكون راضياً بجواب ميرزا اغاسي إلى الكولونيل شل، وأن الإخفاق في ذلك، من حملها على التخلي عن وازعها والتعديل بدون المزيد من التأخير، أو الإقدام على هكذا نغمه مع ميرزا محمد علي خان حيث سيتم نقل القلق الذي يزعمه ألان في أن يشعر بان اللوم موجه إليه إذا استسلم لطلبنا، والقلق هو عندما لم تعطى التعديلات فلن يكون هناك تبادل، وبذلك فأنه سيتحمل لوم اكبر(٦٨).

وأشار اللورد كولي انه بخصوص الخطة الأولى لم يكن مقتنعا هو والسيد دي تيتو، إذ لم يكون لديهم أي أمل في إقناع الباب العالي بخصوص محتويات الرسالة ميرزا اغاسي . ولكن يجب على النقيض أن يثير شكوك الباب العالي من خلال توصيل الرسالة إليه . ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من إننا قد ننجح في أقناع أو إجبار الباب العالي على التعديل بدون شروط، ولكن يجب أن يفعلا ذلك بحسن نية، لأنهما وافقا وقبلا بدون أي تحفظ على تصريح وإعلان الباب العالي فيما لم تؤكد بلاد فارس ضماناتنا فان السلطان لن يصادق المعاهدة(٦٩).

وذكر اللورد كولي إلى السيد بالمرستون: ((بقي هناك الأمل في أن يتم إخافة وإكراه المخول الفارسي . أنا يا سيدي، لا أفترض القول بأن هذا المسار كان بشكل كامل بدون اعتراض، ولكن عند الأخذ بالحسبان الصعوبات التي وضعت فيها أنا وزميلي الروسي واستحالة النجاح من الوسائل الأخرى والسلوك المراوغ للحكومة الفارسية في أجراء كبير من المعاملة بالإضافة إلى أدانه الضمير التي كنا بها بشكل مطلق في إننا كنا نتصرف لمصلحة بلاد فارس،

فأنا أتجرأ في الأمل بأن سيادتكم لن ترفضوا النغمة التي افترضتها والتي ربما تذهب بعيداً وخلف خط اللغة الدبلوماسية التي يجب التحدث بها))[٧٠].

المبحث الثالث : مفاوضات الحل والتصديق

ولضمان نجاح المهمة كان على الوسيطان، مقابلة المبعوثان مرة أخرى وطلبا منه إعطائهم جواب نهائي شخصياً، ولهذا الغرض اقترحوا عقد مؤتمر ثاني، وعند الاجتماع، اخبرهم المخول الفارسي، بأنه لم يستطع الأخذ على عاتقة في إعطاء أي تفسيرات أكثر من تلك الموجودة في رسالة رئيس الوزراء الفارسي، ولكن إذا واصلتم طلبكم فأنه يجب أن يرجع إلى طهران لمزيد من التعليمات . ومن بين كل المقترحات التي كان من الممكن الإدلاء بها، اقترح الأمر الذي كان الوسيطان يخشيانه بشكل كبير، هو العودة إلى طهران وسيرمي المسألة بأكملها في أن تفتح مرة أخرى[٧١].

لم يكن هناك أدنى احتمالية لجواب مفضل أكثر يتم الحصول عليه من ذلك المؤتمر . ومن هذا سيتم إثارة شكوك الباب العلي والتي هي أصلا مثارة ولكن سيتم تأكيدها بعد هذا الموقف، وربما يكلف ذلك سنوات من المباحثات ليتم ضمان وجود تبادل للتعديلات كما كان قد تم توقيع ذلك عند مناقشة المعاهدة نفسها، لذلك وبقدر تعلق الأمر بالوسيطان، كان هذا الطرح غير مقبول، وصار أكثر أهمية من أي وقت مضى لاختتام الأعمال على الفور[٧٢].

الواضح مما تقدم أن الوسيطان قد شعرا بخيبة الأمل من امتناع المخول الفارسي من تقديم ما كان مطلوب منه من تصديق على التعديلات التي تعهد بها الوسيطان للباب العالي والتي كان من الممكن أن تطمئن الباب العالي بنوايا حكومة الشاه في عدم المطالبة بمكاسب مستقبلية، مستغلين الغموض في بعض فقرات المعاهدة إلا إن الميرزا على ما يبدوا مارس السياسة الحقيقية التي اتبعتها بلاد فارس في التفاوض مع الخصوم، وعندما كان يوضع في زاوية ضيقة، كان يتذرع بعد وجود الصلاحيات اللازمة والتي ممكن يعطيها، فيحيل الأمر إلى حكومته في طهران، وهذا الأمر يتطلب الكثير من الوقت ريثما يعود يذهب البريد ويعود مرة أخرى، وهذا ما كان يخشاه الوسيطان إذ انه من ناحية كان شرط الباب العالي للتصديق موافقة الحكومة الفارسية على التفسيرات، ومن الناحية الأخرى من الممكن هذا الامتناع من احد الطرفين قد يعيد العملية إلى التفاوض من جديد، وهذا ينسف عامل الوقت الذي كان ذو أهمية بالنسبة للوسيطان .

وقبل استعمال أي لغة تهديديه، طلب الوسيطان من الميرزا إذا كان راغبا أن يعهد بالتعديلات لهم، وان يترك لهم الأمر في إذا أمكن في الحصول على التعديلات من الباب العالي، وعند رفضه، قام الوسيط الروسي بمخاطبته بالنيابة عن الوسيطين، وبعد تلخيص الحجج التي كان لديه الشرف في تفصيلها في مسار هذا الإيفاد وإضافة أخرى اقترحوها هم أنفسهم في اللحظة، واستدعاه باسم عدالتهم في أن يقوم بإزالة العائق الوحيد الذي بقي الآن للنهاية السعيدة لعمل التهدئة الذي كانوا قد اضطلعوا به عن طريق إعطائهم تصريح رسمي بالمعنى المطلوب من جانبهم، وأضاف له إذا استمر برفضه فأننا يجب أن نعتبر وساطتهم الشخصية في نهايتها وسوف ينسحبون من أي تدخل أخر في هذا العمل، ويتركونه له ليقوم بتسوية الأمور بأفضل ما يستطيع مع الحكومة العثمانية(٧٣).

كان الوسيطان يأملان بأنه كجزء من التعليمات الفردية المجهز بها هذا المخول المفاوض ووصفه بأنه لن يقدم أوراق اعتماده إلى السلطان إلا بعد تبادل التعديلات، وبالنتيجة فانه كل اتصالاته مع الباب العالي يجب بالضرورة أن تمر من خلالنا، وبأنه كان سيصبح قلقا خول الموقف الحرج الذي وضع فيه بتخليهما عنه . ولكنها أسفا، على انه إما لم يشعر بحراجة موقفه أو انه لم يعرف ذلك، إذ استمر صلبا في تصميمه لترسيخ نفسه خلف رسالة ميرزا أغاسي، فقاما الوسيطان لقطع المؤتمر وأعلنا له بأنهم سيخاطبانه باحتجاج رسمي مكتوب ضد تصرفاته، ولكنه رد عليه بالقول ((اكتبوا ما تشاءون فسوف أقوم بالرد))(٧٤).

أحد ردود الفعل تولد في لحظات الحدث بشكل مفاجئ، ولكن عادة ما تحول المسار في الشؤون الإنسانية، جعلت اللورد كولي يعلن بقوة، وبشكل رسمي أكثر حزم بأنه إذا وضع أسمه في ذلك الاحتجاج، فأنه القطيعة والتفتت بينهم قدر تعلق الأمر بهم سيكون كاملاً، أن لم استلموا جواب منه ويعني المخول الفارسي وقد وافق السيد دي تيتو على تبنيه هذه اللهجة وتحميله نفس المسؤولية . وما أن سمع الميرزا هذه اللهجة حتى تغير سلوكه، وعندما رأى أنهم جادين وكانا منزعجين بشكل كبير من النتائج التي قد تترتب من هكذا تصرف، فطلب فترة راحة حتى الصباح التالي قبل أن يعطي إجابته النهائية . ولمتابعة الموقف مع الميرزا، سلماه مذكرة أوضحا له فيها أنهما يرفضان أي مناقشة أخرى معه، إذا لم يستلموا قبل الساعة الثانية عشر من اليوم التالي

وعدا بأنه سيقوم بتوقيع العقد، فأنهم سيشرعون برفع مذكرة أحجاج رسمية، وان مسؤولية النتائج التي ستترتب على ذلك ستقع على عاتقة بالكامل(٧٥).

ونتيجة لما تقدم من لهجة حادة خاطب بها الوسيطان، الميرزا بتحميلة مسؤولية فشل المفاوضات برمتها، كان لهذا الموقف فعلة، إذ انتظر سكرتير الميرزا اللورد كولي والسيد دي تيتو حتى الصباح فبادرهم برسالة من سيده، مفادها انه جاهز لتوقيع العقد بشرط أن يقدمان له رسالة تثبت لحكومته بأنه رفضاً من جانبه، كان سيؤدي إلى تمزيق العلاقة بينة وبين ممثلي الدولتين الوسيطتين . وقد استجاب لوسيطان لهذا الطلب، وحددا له موعد نهائي، في ٣١ من الشهر نفسه، وحين وجد الميرزا ذلك ناجحاً، وقعا وقدما له الرسالة في المؤتمر واستلما منه بالمقابل العقد حيث كان موقعاً ومختوماً بشكل مناسب بالغتين الفارسية والفرنسية، وأخيرا، الميرزا، وأثناء المؤتمر عبر عن رغبته في أن يقدم له إعلان وتصريح مكتوب بان التحصينات للمحمرة لم تكن ضمن تلك التي كان تحريمها مطلوب من قبل الباب العالي، وانه لا تحصينات جديدة يتم إنشاءها على شط العربي، بينما تحصينات المحمرة موجودة أصلاً، وقد شك الوسيطان في طلبة، إذ لم يكونا متأكدين أن المحمرة موجودة على شط العرب أصلا(٧٦).

بعد أن وصل الوسيطان إلى هذا المستوى من التقدم في المفاوضات مع المخول الفارسي قررا عدم الإبطاء وإضاعة المزيد من الوقت في إبلاغ الباب العالي عن عقد الالتحام للحكومة الفارسية إلى التأكيدات المعطاة من قبل الممثلين الوسطاء في نيسان المنصرم ((ولذلك طلبا مقابلة علي باشا والتي جرت ظهر يوم ١٠شباط ١٨٤٨، وبالرغم من أنهم كانوا على دراية تامة بمشاعر الحكومة العثمانية تجاه هذه المسألة، وكانا على استعداد لقبول الاستقبال البارد من قبل الباب العالي، كون مسألة التصديق على التعهد الذي ابرماه له قبل عشر أشهر، قد تأخر كثيرا، إلا إنهم كانا يأملان أن علي باشا كان مخولا فورا ليثبت لهم بان الأمر قد نجح وتحقق من خلاله تبديد مخاوف الباب العالي من النقاط الأربع التي كانت مدعاة للشك، ولكن من خلال طبع علي باشا وملاحظاته أدرك الوسيطان بأنه سيكون لهم الكثير من المشاكل والصعوبات مع الباب العالي . ولكنهما يعتقدان أن أي اعتراضات ممكن إثارتها، سيكون من السهل عليهما التغلب عليها، بلغة من الصلابة والإقناع))(٧٧).

وبحسب الوثيقة السرية التي أرسلها الوسيطان إلى الباب العالي رسالة، ذكروا فيها إنهم امتنعا عن الإدلاء بأي تصريح يزيد عن ما تعهدا به في المؤتمر الذي عقداه مع الباب العالي، في ٢١ كانون الأول (٢ شباط) المنصرم . وأنهما قد فكرى في الطريقة التي تنقل، وبشكل رسمي ولائق وأكثر إجراء للالزام مبعوث بلاد فارس بالتوضيحات المقدمة إلى الباب العالي من قبلهما، مقابل الالتزام الذي تعهد به الباب العالي بالمصادقة على المعاهدة إذا التزمت الحكومة الفارسية بالتفسيرات المقدمة من الوسيطين، وذلك يعتبر التزاماً ايجابياً، وان الوزراء العثمانيون الذين بالغوا بالولاء والحذلقة كانوا غيورين جداً على منزلة الباب العالي السامية، ذلك جعلهم يتخذون جانب المعارض المهادن جداً في الرأي والمناهض لهذا الالتزام . وذكرا له إن حكوماتهم أعلمتهم أنهم ينتظرون أن يرو هذا العمل منجزاً(٧٨).

وأعرب الوسيطين للباب العالي عن أسفهما العميق، ودهشتهما، وبعد ستة أسابيع انقضت منذ أن سلموا وثيقة الالتزام بين يدي الباب العالي، ومع ذلك لم يتم انجاز شيء يذكر بخصوص الاستعجال بوضعه قيد التنفيذ للإجراء الرسمي الذي على كل حال، ليس سوى مآل طبيعي وحتمي للإلزام الذي منحه الباب العالي في العام المنصرم، لتوقيع المعاهدة . وطالب الوسيطان الباب العالي بعرض مذكرة الزام المخول الفارسي، على جلالة السلطان ليطلع عليها، وذكراه بزوال كل العقبات التي كانت تحول دون تصديق المعاهدة حسب اعتقاد حكومتيهما، وحثا الباب العالي على الإسراع في عقد مؤتمر لتصديق المعاهدة(٧٩).

لم يبق أمام الباب العالي، والمخول الفارسي إلا تبادل تصديقات المعاهدة، بعد زوال وتذليل كافة العقبات التي كان من الممكن أن تحول دون تصديق المعاهدة، أو نسف عملية التفاوض برمتها، إذ بعد الجهد الذي بذلاه الوسيطان وحكومتيهما بالضغط والترهيب والترغيب تارة أخرى، استطاعا أن يحققا التوافق المطلوب والتقريب بين الطرفين المتفاوضين بطريقة مرضية، ولم يبقى أمام الطرفين إلا التصديق على كافة فقرات المعاهدة المبرمة في ارضروم .

تم عقد مؤتمر في اسطنبول، في دار ضيافة سعادة السيد وزير الشؤون الخارجية والمخول من الباب العالي، في الساعة التاسعة من يوم (٢١) آذار من عام ١٨٤٨م (١٥ ربيع الأخر ١٢٦٤) وبحضور علي باشا وزير الشؤون الخارجية للباب العالي، وسعادة ميرزا محمد علي خان، المبعوث الفائق الصلاحيات لجلالة شاه بلاد فارس، وسعادة اللورد كولي، الوزير المفوض

من جلالة ملك بريطانيا، وسعادة السيد دي تيتو، المبعوث السامي والوزير المفوض من جلالة إمبراطور دولة روسيا قاطبة(٨٠).

إن مخول الباب العالي وبلاد فارس الذين اجتمعوا في المؤتمر الرسمي مع ممثلي الدولتين الوسيطتين، وسعادة علي باشا . وزير خارجية الباب العالي أعلن انه قد فوض من جلالة السلطان، بان يجري تبادل التصديقات للمعاهدة المبرمة بين الدولة(٨١) العثمانية وبلاد فارس في ارضروم في ٣١ أيار من عام ١٨٤٧ (١٦ جمادي الآخر ١٢٦٣هـ) وان سعادة ميرزا محمد علي خان، المخول السامي لشاه فارس قد أعلن من جانبه بأنه حاز على تفويض عاهله بهذا الخصوص وتبعا لذلك . إن الوثيقة الخاصة بمعاهدة ارضروم التي اكتنفت الملكي لجلالة الشاه وجلالة السلطان، كانت قد كتبت بنسختين، وقد تم مقارنتهما ووجدتا متطابقتين تماما من حيث الشكل والمضمون، وبعد ذلك تم التصديقات الثنائية رسمياً بين سعادتهما المذكورين بتفويضهما المطلق الصلاحية وبحضور الوسيطين المذكورين أعلاه . واعترافا بذلك تم تحرير البروتوكول الراهن بأربع نسخ متماثلة ممهورة بتوقيع وأختام سعادتيهما، وذلك لإبلاغ البلاطين الساميين المتعاقدين وكذلك الدولتين الكبيرتين الوسيطتين(٨٢).

بعد أن تم تباد التصديق على المعاهدة المبرمة في أرضروم بين الطرفين المتنازعين، الدولة العثمانية وبلاد فارس الدولتين الجارتين المسلمتين وبإشراف ووساطة دولتين غير مسلمتين بريطانيا وروسيا القيصرية، صار لزاما على الدولتين ترسيم الحدود على ارض الواقع، ووضع الخرائط الأزمة لها، ولزم هذا الأمر الاستعانة بأصحاب الخبرة من مساحين ومهندسين وجيلوجيين ليقوموا بهذا العمل على أتم وجه ليكون مرضي للطرفين وللحيلولة دون تجدد النزاع بين الطرفين.

الخاتمة والاستنتاجات

توصلت من خلال بحثي هذا إلى جملة استنتاجات كان من أبرزها :-

١- إن الدولتين الوسيطتين متقدمتان في مجال الدبلوماسية وطرق التفاوض، على خلاف الدولتين المتنازعتين إذ لم يتمتع مخوليهما بالتفاوض بالشخصية الدبلوماسية الكافية للمفاوض بينما كان الدبلوماسيان الوسيطان يتمتعان بقدرة عالية على إدارة المؤتمر.

٢- استخدمت الدولة الفارسية سياسة الأمر الواقع، إذ قامت باحتلال المناطق على الحدود قبل أن تتفاوض بشأنها، فكان موقفها في المفاوضات موقفاً قوياً، ومارست سياسة المماطلة والتسويف، وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تقدم في المؤتمر أي وثائق مكتوبة تثبت حقوقها في أيَّ من المناطق المتنازع عليها .

٣- قامت العشائر الكردية بدور كبيراً في استنزاف قدرة إدارة الدولة العثمانية، إذ كان زعماء العشائر يشعرون بالزهو عندما يرون أنفسهم محاطين بعدد من المقاتلين من أبناء عشيرتهم ويرون أنفسهم فوق جبل يصعب على أحد الوصول إليه فيعلنون خروجهم على الدولة وإعلان إماراتهم المستقلة، أثناء إنشغال الدولة العثمانية بحروبها في أوربا، أو أثناء حقب الضعف التي كانت تصيب الدولة، إذ كان الأكراد ما لم يستطيعوا أخذه من العثمانيين باليمين، يأخذونه بالشمال بحراب الفرس، فإن هذه المناطق استنزفت من العثمانيين الكثير من الأموال والجنود .

٤- أسهم بنو كعب في اقتطاع أجزاء من العراق عن غير قصد، إذ كانوا كثيري التمرد ضد الدولة العثمانية، وكانوا يحاولون الانفصال عن الدولة العثمانية بشتى الطرق ليؤسسوا إمارتهم أو مشيختهم المستقلة على غرار إمارات الخليج العربي في ضفته الغربية، لكن ذلك أوقعهم في براثم دولة فارس عندما تحالفوا مع كريم خان الزند في حصار البصرة عام ١٧٧٦م وتم خداعهم بعد أن أعطاهم حكماً ذاتياً بشرط أن يرفعوا العلم الفارسي على مبانيهم وسفنهم بحجة أنهم تحت حماية الشاه، ولم يكونوا يعلموا أن هذا العمل مستمسك ضدهم في المحافل الدولية.

٥- أن الدولة العثمانية وعلى الرغم من تقديمها الوثائق الرسمية المكتوبة والتي تأكد حقوقها في الأراضي المتنازع عليها، إلا أنه لم يؤخذ بما قدمته من وثائق لإثبات حقها على الرغم من وضوحها وصحة صدورها، وذلك بسبب الضعف التي كانت عليه، كما ان النية المسبقة من الدولتين العظميين الوسيطتين لتقاسم المنطقة فيما بينهم حال دون ذلك .

٦- إن مفاوضي وسياسي الدولة العثمانية لم يكن لديهم الدراية الكاملة في جغرافية المنطقة ولم يكن أحد يعلم منهم مواقع الجزر والأنهار والمناطق في جنوب العراق، إذ كانت سيطرتهم في

تلك المنطقة ضعيفة، بسبب الثورات الكثيرة التي كانت تقوم بها العشائر ضد الدولة العثمانية .

٧- ضعف النظام الإداري للدولة العثمانية، إذ كانت رقعة الدولة كبيرة جدا وكان الولاة يقومون بإدارة الولايات دون العودة إلى الباب العالي في أغلب الأحيان، فبعد أن شنَّ علي باشا حملة على المحمرة، اشتكى الفرس عند الباب العالي، عن اجتياح علي باشا للمحمرة، فقام الباب العالي بإرسال لجنة للاستقصاء عن صحة الرواية الفارسية، مما عزز هذا العمل موقف بلاد فارس بأحقيتهم في المحمرة وهكذا فهم المندوبان الروسي والبريطاني، إذ إن الباب العالي لو كان على علم بموقع المحمرة لرد شكوى الفرس واعتبرها تدخلاً في شؤون الدولة العثمانية .

٨- أظهرت المفاوضات ومحاضر الجلسات أن روسيا لم تكن وسيطاً نزيهاً ينظر للدولتين المتنازعتين نظرة تساوٍ ، بل كانت تنظر إلى مصالحها الإقليمية وما ستجنيه من ذلك، فالروس كانوا ينحازون إلى بلاد فارس في محاولة منهم للحيلولة دون تدخل بريطانيا في بلاد فارس وبعد وصول بريطانيا الى هذه المنطقة سيبدد حلمها في الوصول إلى المياه الدافئة، فسعت إلى مساندة الفرس للحصول على أكبر المكاسب من الدولة العثمانية العدو التقليدي لها في محاولة منها لإضعافها وتقليص نفوذها .

٩- كانت بريطانيا تنظر للمفاوضات من زاوية مصالحها الإقليمية والتجارية في المنطقة لأنها تعد الخليج العربي والعراق من الطرق الإستراتيجية المهمة والتي توصلها إلى مستعمراتها في الهند، وبتواجدها في المنطقة تقطع الطريق على روسيا والدول الأخرى التي تحاول الوصول إلى مستعمراتها في الهند . كما أنها كانت تحاول أن تحافظ على ممتلكات الدولة العثمانية من أجل جعلها منطقة عازلة بين أوربا ومستعمراتها في الهند، وكانت ترغب بالاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية وحدها دون الآخرين .

١٠- ساهمت خزانة الدولة العثمانية الخاوية وبشكل كبير في ضياع أجزاء كبيرة ومهمة من الأراضي العراقية، إذ أنها عالجت مشاكلها في مسألة التعويضات المالية بالتنازل عن المحمرة وزهاب ومناطق أخرى لفارس لعدم قدرتها على دفع مبالغ التعويضات التي حكمت اللجنة بأحقية فارس استيفائها من الباب العالي، ولما كانت الخزانة خاوية استبدلوا الأرض

بالتعويضات، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد حلت مشاكلها المالية على حساب أراضي العراق .

١١- بسبب كون العراق أحد ولايات الدولة العثمانية التي كانت هي المسؤولة عن جميع شؤونه فإننا لم نرَ الدولة تستعين بأحد من أبناء العراق في جلسات المؤتمر سواء كان مفاوض أو شاهد أو بأي صفة كانت للدفاع عن مصالح البلد، وهذا ما أعطى للدولة العثمانية الحق في التصرف بممتلكاته وأضاعت قسم كبير من أراضيه دون مبالاة، إذ كانت لاتهمها خسارة هذه المنطقة بسبب تقلص نفوذها في الكثير من مستعمراتها في أوربا، على الرغم من أن الوازع الأخلاقي يدعو البلد المستعمر للمحافظة على الأراضي التي يحتلها وان لا يفرط بأي جزء منها .

عدتّ هذه المعاهدة من المعاهدات الرئيسة التي رسمت الحدود بن الدولة العثمانية وبلاد فارس، وبموجب ذلك الترسيم اقتطعت مناطق شاسعة ومهمة من الأرض العراق رغماً عن إرادة الشعب، ولكن لإرضاء مصالح عدد من الدول .

الهوامش

(١) تأسست الدولة الصفوية في إيران ١٥٠١– ١٧٢٢ ومؤسسها أبو المظفر شاه إسماعيل الصفوي ولد في ٢٥ رجب ٨٩٢هـ / ٢٥ تموز ١٤٨٧م. انظر: حسن الجاف، الوجيز في تاريخ ايران، بغداد، مطبعة الزمان، ٢٠٠٥، ج٣، ص١٥.

(٢) الدولة العثمانية: تأسست هذه الدولة على أنقاض الدولة السلجوقية في عام ١٢٩٩ م ومؤسسها عثمان ال طغرل والمولود ١٢٥٨ م في العام نفسه الذي غزا فيه المغول بغداد. انظر: محمد فؤاد كوبرلي. قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، بيروت، دار الكتب العربية للنشر، ١٩٩٣، ص٧.

(٣) جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية دراسة قانونية وثائقية، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٥، ص٢٢٤.

(٤) سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح،(١٠تشرين الأول ١٥١٢ – ٢٢ ايلول ١٥٢٠ م)، سلطان الدولة العثمانية وخليفة المسلمين وأول من تلقب بأمير المؤمنين من خلفاء بني عثمان، يعرف لدى الغرب و البعض بـ (Selim the Grim) أي سليم العابس و يلقب كذلك بـ (ياوز) أي الشجاع عند العثمانيين، حكم ثمان أعوام بدءا من عام ١٥١٢ وحتى ١٥٢٠. كان أبوه يريد أن يولي العهد لابنه أحمد، وهو أكبر أولاده، ولكن ابنه سليم اضطره بتأييد الجيش الإنكشاري و مكائد أمه اليهودية ليونا، أن يوليه العهد، فخلع نفسه

ووﻻة الخلافة وتوفي بعد عشرين يوما. ينظر، شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق، حسن السماحي سويدان، دمشق، دار ابن كثير، ٢٠٠١، ص١٣٤.

(٥) ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، ترجمة، جعفر الخياط، ط٤، بغداد، مطبعة البرهان، ١٩٦٨، ص٣٣.

(٦) محمد فريد بيك المحامي، تأريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، بيروت، دار النفائس،١٩٨١، ص١٩١.

(٧) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث، بغداد، دار الفكر، ١٩٧٨، ج١، ص٤٣.

(٨) فهو اسم يطلقه غير العرب على الأرض العربية المجاورة لهم، إذ أطلق العثمانيون اسم عربستان على القسم الشمالي من سوريا، وأطلقت الحكومة الفارسية في عهد الصفويين على الأقاليم ومعناها بلاد العرب. انظر: عبد العليم العلوجي، ٢٠٠ حقيقة عن عربستان، بغداد، مؤسسة الصحافة العربية، ١٩٦٩، ص ٨ .

(٩) سلسلة جبال تعرف بأسم القبائل التي تقطن تلك الجبال وتقع شرق عربستان وغرب ايران ولفظ بختيارية تعني (المحظوظ). ينظر: ميلر،تقرير القنصل الروسي في ميناء بوشهر حول عربستان، ترجمة نوري عبدا لبخيت السامرائي، البصرة، ١٩٨٠، جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي السلسلة ٢٦، ص ٣١.

(١٠) إبراهيم خلف العبيدي، الاحواز أرض عربية سليبة، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام،١٩٨٠، ص١٨.

(١١) الاحواز جمع لكلمة حوز، وأصلها مصدر للفعل حاز بمعنى الحيازة والتملك، وكان العرب يستعملون هذ اللفظ دلالة على تملك الأرض دون سواها. ينظر: ميلر، تقرير القنصل الروسي في ميناء بوشهر حول عربستان، ترجمة، نوري عبد بخيت السامرائي، البصرة، مطبعة: جامعة البصرة،١٩٨٠، ص٢٣.

(١٢) بنو لام قبيلة طائية المنحدر، يمنية الأصل، نزحت من موطنها حول المدينة المنورة وفي أنحاء نجد، إلى أطراف العراق الجنوبية في نهايات القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي وكان رئيسها الشيخ براك بن مفرج. انظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، لندن، مكتبة الصفا والمروه، د، ت، ج٣، ص٢١٠.

(١٣) رؤوف سبهاني، أنساب القبائل العربية في إيران (خوزستان)، بيروت، دار المحبة البيضاء، ٢٠٠٥، ص٢٥.

(١٤) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٥) الشيخ يوسف: شيخ فخذ بني كاسب إحدى فروع قبيلة كعب العربية في الأحواز ويعد المؤسس الأول لمدينة المحمرة. انظر: علاء موسى كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف، كعب، ص٧١.

(١٦) المحمرة مدينة تقع عند مصب نهر الكارون في شط العرب، أسسها الشيخ يوسف على أنقاض قرية الحار عام ١٨١٢، فكانت البذرة الأولى للمشاكل بين بني كاسب والفلاحية انظر: علي نعمة الحلو، المحمرة مدينة وإمارة عربية، مديرية الإعلام العامة،١٩٨٤، ص٥٦.

(١٧) محمد رؤوف طه الشيخلي، تاريخ إقليم الاحواز (عربستان)، البصرة، مطبعة البصرة، ١٩٧٢، ص ٥٢.

(١٨) الشيخ جابر ابن مرداو ولد عام ١٧٨٢ م وتوفي عام ١٨٨١ م بعد ان حكم لمدة ٥٠ عام وتسلم الحكم بعد وفاة شقيقة الاكبر الحاج يوسف واشتغل في التجارة ايام والده كان كريما سخيا حتى كان الناس يحلفون بكرمة فيقولون ونعمة الحاج جابر. ينظر: جابر جليل المانع، الاحواز قبائلها– أمراؤها – شيوخها – أعلامها، بيروت، الدار العربية للموسوعات ٢٠٠٨،ص٢٣٨.

(١٩) ناجح علي رحيم، الاحواز دراسة تاريخية ١٩٢٥– ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٢٨.

(٢٠) عبد المجيد إسماعيل حقي، الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية القاهرة مطبعة المدني، ١٩٧٣، ص٤٨٥؛ محمد رؤوف الشيخلي، المصدر السابق، ص٥٦.

(٢١) عمر عبد العزيز عمر، محاضرات في تأريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٥، ص٨٦.

(٢٢) مصطفى كاظم الشبيبي، الفكر الشيعي والنزاعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري، بغداد، دار الفكر، ١٩٦١، ص ٤١٣.

(٢٣) محمد فريد بيك، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ عباس العزاوي، العراق، ج٣، ص ١٢٣.

(٢٤) قرية دابق من القرى التاريخية التابعة لناحية اخترين في مدينة حلب في الشمال السوري حيث تبعد عن الحدود التركية ١٠كم تقريبا، ومرج دابق هو اسم معركة قامت في ٢٤ آب ١٥١٦ بين العثمانيين والمماليك، قاد العثمانيين سليم الأول وقاد المماليك قانصوه الغوري. تمزق جيش المماليك بسبب الخلافات، وفشلت محاولات الغوري في عقد الصلح مع السلطان العثماني "سليم الأول" وإبرام معاهدة للسلام، فاحتكما إلى السيف، واستطاع السلطان سليم القضاء على الغوري وجيشه وفتح الشام ومصر. انظر: محمد فريد بيك، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢٥) محمد محمود الحلبي، العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦، ص ٢٢٦.

(٢٦) حسن الجاف، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٢٧) مدينة من المدن الكبيرة في الدولة العثمانية، وتقع في الجزء الشمالي الأوسط من الدولة، وهذه المدينة فيها مزيج اجتماعي من كافة الديانات والأعراق. انظر: شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص١٨٩.

(٢٨) أنقرة: من المدن العثمانية الكبيرة وتقع في الشمال الغربي من الدولة العثمانية، كانت عاصمة للدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية ثم سميت عاصمة الدولة العثمانية في الجناح الأوربي من الدولة العثمانية. انظر: المصدر نفسه، ص٨٥.

(٢٩) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٤٥.

(٣٠) عبد العزيز سليمان نوار، تأريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، بيروت، ١٩٧١، ج١، ص٩٠.

(٣١) مصطفى عبدالقادر النجار، التأريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة، منشورات جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي، قطر العراق المركز العام في البصرة، ١٩٧٣. ص٤٨.

(٣٢) ولد ستراسفورد في ٤ / تشرين الثاني / ١٧٨٦، درس في جامعة كمبرج، هو أبن عم جورج، وزير خارجية بريطانيا (١٨٠٧ – ١٨٢٢) ورئيس وزراءه (١٨٢٧)، هو الدبلوماسي الذي مثل بريطانيا لدى المحاكم العثمانية، ساهم في إبرام معاهدة بخارست بين روسيا والدولة العثمانية، أصبح مقرب من السلطان عبد المجيد. ينظر: Encyclopaedia BritannicaCD 2005.

(٣٣) سعدالله أنفيري أفندي، عضو المجلس الأعلى للقضاء: من عائلة نبيلة مشهورة في استانبول وكان احد ابرز رجال القضاء في الدولة العثمانية وشغل طيلة حياته عضوية المجلس الأعلى للقضاء في الدولة العثمانية. انظر:

The National Archive , Fo881/10024,Enclosure,3 in No 1. Trnslation of the Firman of full Powers giuen to his Excellency Enueri Effendi and Produced by him at the First Confrence of Ererom, May 15,1843. p. 4.

(٣٤) ولد ميرزا تقي (محمد تقي) بن محمد قربان في قرية هزاوة من محال فراهان العام ١٢٢٢هـ من أسره ضعيفة الحال فأبوه كان يعمل طباخا لدى القائم مقام ميرزا برزك، وقد تدرج بالوظائف أصبح رئيس الوزراء في بلاده في عصر ناصر الدين شاه، لثلاث سنوات وثلاثة أشهر بعد ذلك أعدم بتحريض من حاشية الشاه. انظر، حسن الجاف، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(35) The National Archive , Fo 881/10024. Enclosure.1.No.1.British Commissioners to sir Stratford Canning (Received May. 28.)No.18Erzeroum, Muy 20 , 1843.p. 3.

(٣٦) جابر إبراهيم الراوي، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٣٧) عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وبلاد فارس على اثر التوتر الذي حدث بين الصرفي وتم عقد معاهدة بين الطرفين في عام ١٨٢٢ جاء فيها هو ان يبقى الحال على ما هو عليه والذي اقر في معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ م سميت في مابعد بمعاهدة ارض روم الاولى. ينظر: محمد محمود السرياني، الحدود

الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، عمان، ٢٠١٤، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ٢٣٥.

(38) The National Archive London Fo 78/2715.Annx 2 in No 12. Prces – uerbal la Conference funale que la Commission d erzeroum a tenue le 19 (13) mai 1847, pour l Echage du Traite qui a forme l objet de ses Truau depuis 1843. p.57.

(39) The National Archive London Fo 78/2715.Annx 3 in No 4. Tradution of the Ldentic Tukish and Persian nine Articles propsed for u Treaty. p. 24.

(40) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.2. No.13. British Commissioners to sir palmerston (Received April. 2.) No.18 Constinople, March 17 , 1848.p. 3.

(41) Ibid.

(٤٢) عبادان وغيرت إيران اسمها إلى ابادان وهي جزيرة في دلتا شط العرب كانت تسمى سابقا جزيرة الخضر، وفيها مدينة عبادان التي فيها احد اكبر مصافي النفط في الشرق الأوسط، طول هذه الجزيرة ٦٤ كيلو متر وعرضها يتراوح بين ٢٠–٣٠ كيلو متر ويحدها شرقا نهر الكارون ونهر بهمشير ويحدها من الغرب شط العرب ومن الجنوب الخليج العربي وتبعد ١١٥ كيلو متر عن الاحواز. انظر: عباس عساكرة، القضية الاحوازية، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص١٤.

(43) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.1. No.14. British Commissioners to sir palmerston (Received April. 2.) No.18 Constinople, March 17 , 1848.p. 3

(44) Ibid

(45) Ibid

(46) Ibid.

(٤٧) الشاهبندر معناه: شيخ التجار، رئيس تجار الميناء. مركب من (شاه: الملك)، و (بندر الميناء). ويلفظ كذلك: شاهبندر. وقد تطور المعنى في العصر العثماني، فأطلق على: جابي الضرائب، مدير الميناء، القنصل في الدول العثمانية. على اعتبار أن معظم القناصل تجار لدولهم . انظر: محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تأريخية، جامعة دمشق، دمشق العددان ١١٧ – ١١٨ كانون الثاني ٢٠١٢. ص٣٦٥.

(48) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.3. No.14. British Commissioners to sir palmerston (Received April. 2.) No.18 Constinople, March 17 , 1848.p. 3.

(٤٩) ولد ميرزا تقي (محمد تقي) بن محمد قربان في قرية هزاوة من محال فراهان العام ١٢٢٢هـ من أسره ضعيفة الحال فأبوه كان يعمل طباخا لدى القائم مقام ميرزا برزك، وقد تدرج بالوظائف أصبح رئيس الوزراء

في بلاده في عصر ناصر الدين شاه، لثلاث سنوات وثلاثة أشهر بعد ذلك أعدم بتحريض من حاشية الشاه. انظر، حسن الجاف، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(50) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.3. No.14. British Commissioners to sir palmerston (Received April. 2.) No.18 Constinople, March 17 , 1848.p. 4.

(51) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.2. No.14. Porte t0 British Commissioners Cowley and Titow(Received April. 2.) No.18 Constinople, March 17 , 1848.p. 1.

(٥٢) هران مدينة حديثة أسست في العصر القاجاري على يد الملك أغا محمد القاجاري عام ١٢٠٠هـ (١٧٨٦م) على حساب مدينة الري والتي تبعد عن مدينة طهران مساحة ٦كم والتي فتحها العرب المسلمون في القرن الأول الهجري وكانت من أكبر المدن في القرن الثالث الهجري، وأصبحت الآن تابعه للعاصمة طهران وضاحية من ضواحيها ودمرت على يد المغول عام ٦١٧هـ (١٢٢٠م) أما أصل نشأة مدينة طهران فلا يذكر سوى أنها كانت قصبة تابعة لمدينة الري، كثيرة البساتين والأشجار موفقة الثمار ولأهلها تحت الأرض بيوت يختبئون بها إذ داهمهم عدو وحاصرهم أياما وانصرف. انظر:
http://www.toratheyat.com/vb/showthread.p/2014/5/26

(٥٣) هنري جون تمبل، فيكونت بالمرستن، اشتهر باسم لورد (بالمرستون) Lord Palmerston ولد في لندن ٢٠ اكتوبر ١٧٨٤ توفي ١٨ تشرين الأول ١٨٦٥ سياسي انكليزي ترك المحافظين وانضم إلى الأحرار. بقي وزير خارجية بريطانيا من عام ١٨٣٠ – ١٨٤١ ساعد بلجيكا واليونان على نيل استقلالهما. وقف ضد محمد علي باشا والي مصر في توسعاته ١٨٣٩– ١٨٤١ ترأس الوزارة مرتين وجه حرب القرم ببراعة وساعد في استقلال ايطاليا. دبلوماسيته المتهورة رفعت مقام بريطانيا بين الدول. انظر
http://arz.wikipedia.org/wiki/ 29/10/2013

(54) The National Archive , Fo 881/10041. No.14. sir palmerston to British Commissioners Loed Cowley (Received April. 2.) No.18 Constinople, March 17 , 1848.p. 1.

(55) Ibid.

(٥٦) هذا المجلس كان يرأسه الصدر الأعظم، وكان هذا المجلس محكمة عليا ومجلساً وزاريا فان صلاحياته لا حدود لها، فكل المسائل السياسية والعسكرية وكل النزاعات يمكن أن تبسط لديه. فكان يراقب الإدارة والعدلية ويصادق على القوانين. وكان الديوان يجتمع أربع مرات كل أسبوع وإذا لزم أكثر. انظر أندري كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، تعريب البشير بن سلامه دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ص٤٥٢.

(57) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.2. No.14. British Commissioners lord Cowley to sir palmerston (Received April. 2.) No.108 Constantinople , March 17 , 1848.p. 4.

(58) Ibid .

(59) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.2. No.13. British Commissioners lord Cowley to sir palmerston (Received February 26.) No.41 Constantinople, February 2 , 1848.p. 1.

(٦٠) محمد ميرزا ابن عباس ميرزا الذي مات قبل والده علي شاعه بسنه واحدة، ولد في ١٨٠٨ وتقلد عرش فارس بعد وفات فتح علي شاه في ١٨٣٤ واستمر في الحكم حتى عام ١٨٤٨، اشتهر عهد هذا الشاء بشراء ذمم رجال قاجار اذ كانوا يبيعون ذممهم مقابل ما يدفعه الأجانب من الانكليز والروس. انظر: حسن الجاف، المصدر السابق، ج٣، ص٢١٠.

(٦١) السلطان العثماني الحادي والثلاثون في ترتيب سلاطين الدولة العثمانية، عبد المجيد الأول بن محمود الثاني بن عبد الحميد الأول، ولد عام ١٨٢٢م، وأصبح سلطاناً عام ١٨٣٩ وعمره دون الثامنة عشر بعد وفاة أبيه محمود الثاني، ووقع في عهده أحداث كثيرة ومتلاحقة وتسارعت وتيرة التسلط الأوروبي للسيطرة على أملاك الدولة العثمانية، توفي عام ١٨٦١ م. انظر: عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ٢٠٠٤، ص ٤٥٩.

(٦٢) الحاج ميرزا آغاسي وهو:ملا عباس ايرواني، ولد في مدينة ماكو في اذربيجان عام ١١٦٣ هجري شمسي الموافق ١٧٨٤م، سياسي من العهد القاجاري أنهى تحصيلاته العلمية في حوزة النجف و تتلمذ على يد العالم الجليل ملا عبد الصمد الهمداني، أصبح صدرا أعظم في عهد محمد شاه و بقى في منصبه لمدة ١٤ عاما،من انجازاته انه استطاع أحياء (١٤٠٠) قرية في إيران من الناحية الزراعية،و قوى الجيش وله اهتمامات في مجال الأدب والشعر والفقه وله إشعار ومؤلفات عدة، ومن أعماله الرسالة العلمية باسم مشكاة محمدية (الأنوار المحمدية)، استلم الصدارة من بعده أمير كبير ونفاه إلى كربلاء وتوفي هناك في عام ١٢٢٨ هجري. انظر: مهدي بإمداد، شرح حال رجال إيران در قرن ١٢و١٣و١٤ هجري، جلد بنجم، كتابفروش زوار، تهران،١٣٥٠ هـ ش، ص٤٣.

(63) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.2. No.13. British Commissioners lord Cowley to sir palmerston (Received February 26.) No.41 Constantinople, February 2 , 1848.p. 2.

(٦٤) استانبول هي مدينه تركية تعتبر من أهم المدن في تركيا بناها اليونانيين سنة ٦٦٧ قبل الميلاد و سموها (بيزنطيوم) .Byzantium أو(بيزنطه) بقت مركز تجارى و استولى عليها الرومان سنة ١٩٦ بعد الميلاد. بقت عاصمة للإمبراطورية البيزنطية وأخدت اسم قسطنطينية (كونوستانتينوپوليس) على اسم الإمبراطور قسطنطين الأول ٣٣٠. بعد ما غزاها الأتراك في عهد السلطان العثماني محمد الثاني ١٤٥٣ م المعروف بـ محمد الفاتح بقت عاصمة للإمبراطورية العثمانية ومقر السلطان العثماني (الباب العالي) واتسمت ولقبت بكذا اسم مثل الاستانة هي كلمه فارسيه معناها (ألعتبه) أو (السرايا)، و أستمبول، و دار

السعادة، ودار الخلافة، واسلامبول. انظر: ادهم إلدم وآخرون، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب، تعريب رولي ذبيان، مطابع جامعة كمبرج، المملكة المتحدة، ٢٠٠٤، ص٤٠٧.

(٦٥) المقدم السفير البريطاني لدى حكومة الشاه، ينظر: أحمد عماش عبدالله، الدور البريطاني – الروسي في ابرام معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧م (دراسة وثائقية). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٠، ص٦١.

(66) The National Archive , Fo 881/10041. Enclosure.2. No.13. British Commissioners lord Cowley to sir palmerston (Received February 26.) No.41 Constantinople, February 2 , 1848.p. 3.
(67) Ibid.
(68) Ibid.
(69 Ibid.
(70) Ibid
(71) Ibid.
(72) Ibid.p.4.
(73) Ibid.p.5.
(74) Ibid.
(75 Ibid.
(76) Ibid.p. 7.
(77) Ibid.p. 9.
(78) The National Archive , Fo 78/2717-2722. Enclosure.2. No.14. British Commissioners Joint Not of Mediating Representaiues to the porte. pera, Le 26. feurier(9mars),41, 1848.p. 1.
(79) Ibid.p. 2.
(80) The National Archive , Fo 78/2717-2722. Enclosure.2. No.15. British Commissioners lord Cowley to sir palmerston. (April 5) , 1848.p. 3.
(81) Ibid.
(82) Ibid.p. 4.

الملخص

تعد مسألة الحدود العراقية الإيرانية من المسائل الشائكة والتي شابها كثير من الغموض، كما أن المرحلة التي كان فيها العراق خاضعاً للدولة العثمانية، تعد من أكثر الحقب التي تحتاج إلى دراسة عميقة وتحليلية للكشف عن مواطن الغموض، إذ إن العراق كان فيها مكبل اليدين، وخاضعاً لسياسة الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على مفاصل الحياة في العراق، كما أن طول مدة السيطرة العثمانية عليه، كان لها كثير من الإرهاصات التي جلبت له كثيراً من المآسي.

من هنا كانت هذه الحقبة جديرة بالبحث والدراسة، وبحثنا هذا هو دراسة جزء من الصراع العثماني الفارسي، وما نتج عنه من آثار على العراق في القرن التاسع عشر، إذ كان العراق ميداناً لذلك الصراع، الذي ما زالت آثاره باقية حتى الآن، بما خلقه من مشاكل حدودية عانى منها العراق الكثير .

Research Summary

The issue of the Iraqi-Iranian border from the thorny issues that were marred by many uncertainties, and the stage in which he was Iraq under the Ottoman Empire, one of the most eras that need to be deep and analytical study to detect ambiguities, since Iraq which he was handcuffed, and subject to policy the Ottoman Empire, which had controlled the joints of life in Iraq, and that the length of the Ottoman control, have had a lot of precursors, which brought him a lot of tragedies.

From here was this era worthy of research and study, and we discussed this is the study of part of the Persian Ottoman conflict, and the resulting effects on Iraq in the nineteenth century, as Iraq was an arena of that conflict, which is what its effects remain to date, including his creation of problems border Iraq suffered a lot.